

بيان الأتحاد النسائي البحريني بخصوص قانون الأحوال الشخصية

أن الأتحاد النسائي يراقب بأهتمام كل ما يدور في المجتمع البحريني ومنابر الرأي المحلية من صحافة وبرلمان ومؤسسات مدنية، حول موضوع إصدار (قانون أحكام الأسرة) ، ويود الأتحاد النسائي أن يؤكد فيما يدور في مجال ووجهات نظر مختلفة، موقفه المبدئي ... من اصدار هذا القانون بالنقاط الأساسية التالية:

أولاً: لقد تحرك الأتحاد بعناية خاصة منذ تأسيسه ٢٠٠٦ ، ومنذ أشهره، تحركات عديدة لدعم استصدار قانون أحكام الأسرة ومن بينها دعوة عدد من المشايخ من الطائفتين الكريمتين لإيجاد (توافق مجتمعي) حول ما يضمن صحة العلاقات الأسرية وحقوق أفرادها شرط قبوله من كافة الأطراف المجتمعية ومن الطائفتين.

وسعى الأتحاد من أجل تحقيق ذلك إلى ترتيب لقاءات عديدة وحوارات واجتماعات ما بين علماء ومشايخ الطائفتين، وخاطب في ذلك المجلس العلمائي الشيعي الذي أوضح بدوره عبرالمخاطبات أنه مع القانون بشرط الضمانة الدستورية. ووضع (سيد جعفر العلوي) عدداً من الملاحظات تم رفعها للديوان الملكي.

من جانب آخر فإن الأتحاد مهد للقاءات وحوارات (لجنة المشايخ السنة) والتي اجتمعت على مدار ١٤ شهراً ، وأبدت أيضاً ملاحظاتها وتعديلاتها على المقترح الكامل للقانون منتصف أكتوبر الماضي. إلى جانب تداول القانون من خلال لجنة الدعم القانوني للأتحاد.

وتلك الجهود وغيرها أثمرت ضرورة استصدار قانون أحكام الأسرة لأهميته المجتمعية في تنظيم أحوال الأسرة البحرينية وحيث العديد من الدول العربية والأسلامية لديها مثل هذا القانون، وما هو أكثر تطوراً من المقترح على الساحة البحرينية ومنذ زمن طويل.

ثانياً: يؤكد الأتحاد النسائي أنه مع استصدار قانون واحد للطائفتين، بحيث يكون القانون منقسماً إلى فصلين، يتعلق كل فصل منهما بأحدى الطائفتين حسب الخصوصيات المذهبية، وبالتالي فإن الأتحاد (غير متوافق) مع بعض الآراء التي تدعو إلى إصدار قانون بمسوده سنوية فقط في البداية ليتبعها بعد ذلك مسوده شيعية، نظراً لما يحكم مثل هذا الرأي ... من تجربة المجتمع البحريني تشريعياً، وبالتالي تكريس الطائفية فيه، وهو مالا يتماشي مع مبدأ المواطنة ومع حقوق تلك المواطنة تشريعياً وقانونياً، خاصة أن الجهة التشريعية المجلس الوطني (شوري ونواب) **تمثل** الشعب البحريني كله وبكل الطوائف وأعراق، ولهذا تحديداً لا يجوز تشجيع هذا المجلس على تكريس التجزئة في مجتمعنا من حيث التشريع والقوانين التي يتم اصدارها أو التفتيت على أرض الواقع.

ثالثاً: أن الحكومة الرشيدة التي رفعت القانون إلى المجلس الوطني سعياً للتشريع له، ومن واجبها أن تواصل العمل في دعم القانون الذي رفعته وبشكل موحد، وبالتالي عدم الاكتفاء بمجرد تقديمه إلى الجهة التشريعية والقبول بتجزئته.

رابعاً: أن من مهمة المجتمع المدني وكيالته وبكامل مؤسساته أن يدعم هذا القانون، الذي أصبح اليوم ضرورة كبرى، بسبب الفوضى في التطبيقات التي تمارس في المحاكم، وبسبب كثرة المظالم الأسرية منها، والتي تؤثر على الأسرة بكاملها وعلى واقع الزوجات والمطلقات والأطفال تحديداً، مما ينعكس على كيان المجتمع البحريني كله، وعليه فإن الأتحاد النسائي يدعو مؤسسات المجتمع المدني، إلى التحالف مع الأتحاد النسائي في دعم وفرض هذا القانون الموحد وبكل الوسائل.

وأخيراً أن الأتحاد يدرك جيداً، أن الفاعلية والتحركت تجاه إصدار قانون أحكام الأسرة، دليل قناعة مجتمعية متكاملة، حتى وأن اختلفت بعض الآراء، أو تخوفت بعض الجهات منه، وذلك لأسباب غير منطقية والإتحاد سيواصل جهده وتحركه بالحوار والتحالف مع كل مؤسسات المج تمع البحريني، وبدعم الموقف الحكومي من القانون، المجتمع على اساس إصدار قانون واحد للطانفتين، حرصاً على وحدة مج تمعنا وعلى مفهوم المواطنة، ونبذاً للتجزئة والتفرقة بين المواطنين في الجوانب التشريعية والقانونية.